



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## لجنة المالية

الدورة الخامسة والثلاثون بعد المائة

روما، 25 - 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

لجنة المراجعة في منظمة الأغذية والزراعة - التقرير السنوي  
لعام 2009 المقدم إلى المدير العام

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد: E. OUKO

رئيس لجنة المراجعة في المنظمة

رقم الهاتف: +216 71102035

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

### الموجز التنفيذي

- ◀ يسر المدير العام أن يزود لجنة المالية بالتقرير السنوي للجنة المراجعة لعام 2009 المقدم إلى المدير العام، وذلك وفقاً لاختصاصات لجنة المراجعة (المرفق جيم، القسم 146 من دليل التعليمات الإدارية). كما تتطلب هذه الاختصاصات أن يدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، وفقاً لما تقرره اللجنة، لعرض التقرير السنوي على لجنة المالية.
- ◀ يغطي التقرير أنشطة لجنة المراجعة في عام 2009. ويلاحظ التقرير حدوث تقدم ملموس من جانب مكتب المفتش العام في تناوله للاستعراض الخارجي لضمان الجودة في عام 2007 لأنشطته في مجال المراجعة الداخلية، ويسلط الضوء على عدد من المجالات التي تتطلب اهتمام الإدارة ومكتب المفتش العام مثل :
  - ◀ ضمان شغل الوظائف الشاغرة في مكتب المفتش العام على وجه السرعة
  - ◀ تنفيذ مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة
  - ◀ تحسين معدل تنفيذ توصيات مكتب المفتش العام السابقة
  - ◀ الانتهاء من وضع الخطوط التوجيهية للتحقيق في مكتب المفتش العام
  - ◀ تحسين النتائج ذات التوقيت الحسن من تقارير التحقيقات
  - ◀ اختيار نقطة اتصال جديدة للجنة المراجعة
- ◀ تلاحظ اللجنة أيضاً أن المنظمة ما زالت بحاجة إلى إنشاء لجنة للشؤون الأخلاقية لها اختصاصاتها الواضحة، لكي تكمل وتدعم مهمة موظف الشؤون الأخلاقية
- ◀ منذ إصدار لجنة المراجعة لتقريرها عن عام 2009، حدث تقدم ملموس في تناول الكثير من هذه المجالات، ومن المتوقع معالجة جميع هذه المجالات بالكامل بنهاية عام 2010.

### التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية الإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة المراجعة في المنظمة لعام 2009.
- مسودة المشورة
- ◀ تحيط لجنة المالية علماً وتثني على العمل الذي قامت به لجنة المراجعة في المنظمة وهي تمارس عملها كجهة استشارية للمدير العام والمفتش العام فيما يتعلق بالمسائل الواردة ضمن اختصاصها. ويسر اللجنة أن تلاحظ أنه، من وجهة نظر لجنة المراجعة، فقد أحرز مكتب المفتش العام تقدماً ملموساً في تناوله للاستعراض الخارجي لضمان الجودة في عام 2007 عن أنشطة المراجعة الداخلية، وتطالب الإدارة والمفتش العام بضمان الانتهاء من الأعمال المتعلقة بالمسائل المثارة في التقرير بنهاية عام 2010.

## أولاً - المقدمة

1- هذا هو التقرير السنوي السابع للجنة المراجعة (اللجنة) منذ إنشائها في أبريل/نيسان عام 2003. ويوفر التقرير عرضاً عاماً لأنشطة اللجنة، والقضايا المهمة المثارة، والتدابير التي اتخذها مكتب المفتش العام والجهات الأخرى صاحبة الشأن المنخرطة في عمليات الإشراف عام 2009.

2- وتعمل اللجنة كفريق استشاري للمدير العام ومكتب المفتش العام. وتنجز اللجنة ذلك من خلال استعراض الخطط، والتقدم، والنتائج المتعلقة بالأنشطة المعنية التي يقوم بها كل من: مكتب المفتش العام، والمراجعون الخارجيون، ووحدات الإدارة والتنظيم في المنظمة. كما أنها يمكن أن تقدم المشورة إلى المدير العام بشأن مسائل السياسات التي تتطلب تدابير علاجية أو تحسينات فيما يتصل بالمراجعة، والتحقيق، وإدارة المخاطر.

3- ويرد تشكيل اللجنة في الملحق 1.

## ثانياً - التقدير الشامل لعمل اللجنة

4- قامت اللجنة بمهامها وفقاً لاختصاصاتها (الملحق 2). وترى اللجنة أنها حققت أهدافها على نحو مرض.

5- وشارك مدراء المنظمة المعنيون في مداوات اللجنة، والتقى نائب المدير العام باللجنة بانتظام.

6- واجتمع المراجع الخارجي الجديد باللجنة في أوائل عام 2009، وأعطى استعراضاً عاماً لخطة عمله.

7- رأى اللجنة في مكتب المفتش العام: قام معهد المراجعين الداخليين باستعراض ضمان الجودة لمكتب المفتش العام في عام 2007 وتبين له أن عمل المكتب "يتسق جزئياً" مع المعايير الدولية للمعهد الخاصة بالممارسات المهنية للمراجعة الداخلية (المعايير). وقد خرج الاستعراض بعدة توصيات لإدخال تحسينات. ولاحظت اللجنة أن مكتب المفتش العام قد نفذ معظم التوصيات التي صدرت له. وتحديداً، فقد تمت مراجعة ميثاق مكتب المفتش العام، كما اتخذت إجراءات للانتهاء من دليل المراجعة الداخلية، ويجري الآن وضع خطة لضمان الجودة وإدخال تحسينات، كما أصبحت عملية القيام بالمراجعة أكثر اتساقاً.

8- وترى اللجنة أن هذه الخطوات هي خطوات في الاتجاه الصحيح، وأنها مع تنفيذ بعض التوصيات الصادرة للإدارة من الاستعراض بالإضافة إلى الاهتمام بالمسائل الملاحظة أدناه، سوف تقطع شوطاً بعيداً في ضمان الاتساق العام لمكتب المفتش العام مع المعايير المقررة. ومع ذلك، فإن ضعف قدرة مكتب المفتش العام بسبب العدد الكبير من الوظائف

الشاغرة لفتراتٍ طويلة، له تأثيره على فعالية الضمانات التي يمكن أن يعطيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغطية المراجعة لا تقوم على المخاطر بشكلٍ كامل، بدرجة أن تغطية الأنشطة اللامركزية لا تقوم على المخاطر.

### ثالثاً- المجالات التي تستدعي الاهتمام

9- حددت اللجنة عدداً من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تعنى بها الإدارة خلال عام 2010. وهذه القضايا تشمل ما يلي:

#### ألف- إدارة المخاطر على مستوى المنظمة

10- تلاحظ اللجنة أن مكتب المفتش العام شارك في عام 2009 مع مكتب استشاري خارجي لإدارة المخاطر لتقييم عمليات المنظمة الحالية في مجال إدارة المخاطر. وقد أوصى المكتب الاستشاري بنهج من شأنه أن يساعد المنظمة على تنفيذ إطار فعال لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وبناءً على مشورة المكتب الاستشاري، أوصى مكتب المفتش العام بنهج داخلي لإدارة المخاطر يركز على تحسين العملية الحالية لإدارة المخاطر في المنظمة.

11- وأحيطت اللجنة علماً بأن الإدارة العليا أيدت توصية مكتب المفتش العام في ديسمبر/كانون الأول 2009. وتشجعت اللجنة بموافقة الإدارة العليا على الحاجة إلى إدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وأوكلت المسؤولية العامة عن الإشراف على تنفيذ إدارة المخاطر إلى نائب المدير العام (العمليات). ولاحظت اللجنة في دورتها التالية ببطء التقدم في هذا الموضوع. كما لاحظت أن المسؤولية عن إدارة هذا المشروع وتنفيذه ما زالت غير واضحة. فنائب المدير العام (المعرفة) أختير أساساً ليتحمل المسؤولية العامة عن الإشراف على تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المنظمة، وهي مسؤولية تدخل أيضاً ضمن صلاحيات نائب المدير العام الجديد (العمليات). وتحت اللجنة الإدارية العليا على توضيح المسؤولية وعلى ضمان تنفيذ إدارة المخاطر على وجه السرعة.

#### باء- تنفيذ التوصيات

12- تقر اللجنة أن الإدارة قد حققت تقدماً في تنفيذ توصيات مكتب المفتش العام التي ظلت معلقة لفترة طويلة. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن بعض التوصيات المتعلقة بالمخاطر الكبيرة ما زالت لم تغلق بعد، وأن بعضها يعود تاريخه إلى عام 2002. وتشعر اللجنة بقلق شديد لعدم التقدم في تنفيذ توصيات تتعلق بضعف الاستمرار في الأعمال التجارية/استرجاع المعلومات في حالة حدوث كوارث، ومسائل الأمن، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات. فلم توضع استراتيجية لاستمرارية الأعمال التجارية على مستوى المنظمة، حيث يمكن وضع خطة لاسترجاع المعلومات في حالة حدوث أي كارثة. ورغم أن خطة استرجاع المعلومات في حالة حدوث أي كارثة وتقدير المخاطر التي تتعرض لها المعلومات قد أعدت بالفعل، فإنها لم

تعتمد بعد. وهناك حاجة إلى إطار لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يضمن اتساق استراتيجية هذه التكنولوجيا مع استراتيجية المنظمة العامة.

### جيم- الخطوط التوجيهية للتحقيقات

13- لاحظت اللجنة أن الخطوط التوجيهية للتحقيقات التي أعدها مكتب المفتش العام بعد المشاورات اللازمة وتأسيساً على الخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات التي أقرها مؤتمر المحققين الدوليين، لم ينته العمل فيها أو الموافقة عليها حتى الآن. فقد ظلت هذه الخطوط التوجيهية معلقة لفترة طويلة. وتحت اللجنة على وضع اللمسات الأخيرة في هذه الخطوط التوجيهية ورفعها إلى المدير العام للموافقة عليها دون مزيد من التأخير.

### دال- نتائج التحقيقات

14- لاحظت اللجنة أن التوصيات الآتية من الحالات التي تم التحقيق فيها قد تستغرق عدداً من السنوات قبل تنفيذها بصورة نهائية. وفي الوقت الذي أعربت فيه اللجنة عن تقديرها للحاجة إلى العملية اللازمة وإلى الاهتمام بتطبيق إجراءات تأديبية وإجراءات أخرى في مجال المساءلة، فإنها توصي الإدارة بضرورة البحث عن طرق لتقليل الوقت الذي تستغرقه عملية التنفيذ النهائي.

### هاء- نقطة الاتصال بلجنة المراجعة

15- لاحظت اللجنة أنه بالنسبة لعام 2008، فقد عين المدير العام نائبه كنقطة اتصال للجنة المراجعة. ولكن، مع وجود نائب ثان للمدير العام (العمليات)، فقد يرى المدير العام النظر في أيهما أفضل كنقطة اتصال للجنة: نائب المدير العام (المعرفة) أم نائب المدير العام (العمليات).

### رابعاً- ملاحظات محددة من لجنة المراجعة

16- تطرح اللجنة الملاحظات الإضافية التالية:

### ألف- موظف/لجنة الشؤون الأخلاقية

17- تقر اللجنة بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في إنشاء وظيفة للشؤون الأخلاقية وعلى الأخص تعيين موظف للشؤون الأخلاقية في ديسمبر/كانون الأول 2009. ومع ذلك، فإن المنظمة ما زالت بحاجة إلى إنشاء لجنة للشؤون الأخلاقية باختصاصات واضحة تكمل مهمة موظف الشؤون الأخلاقية وتدعمه.

### باء- تعيين موظفي مكتب المفتش العام

18- تلاحظ اللجنة أنه حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 كان نحو نصف وظائف المراجعة والتحقيقات المهنية في مكتب المفتش العام شاغراً. وكان أحد أسباب بقاء هذه الوظائف شاغرة ضرورة احترام التمثيل الجغرافي وسياسات اللغات على مستوى المنظمة. وتحت اللجنة على بذل المزيد من الجهود لشغل الوظائف الشاغرة رغم الصعوبات المختلفة.

### جيم- استعراض تقدير الجودة

19- تلاحظ اللجنة الجهود التي بذلها مكتب المفتش العام لتنفيذ التوصيات الناشئة عن استعراض تقدير الجودة لعام 2007 الذي أعده معهد المراجعين الداخليين. ويرد هذا الاستعراض في خطة ضمان الجودة والتحسينات التي وضعت في عام 2008. واللجنة بانتظار التنفيذ الكامل لهذه التوصيات في 2010.

### التقارير الدورية لمكتب المفتش العام

20- استعرضت اللجنة التقارير الفصلية والسنوية لمكتب المفتش العام وتقدمت باقتراحات بشأنها. وبصورة محددة، فقد أوصت اللجنة بإدخال تحسينات تهدف إلى جعل التقارير موجزة وشاملة وقابلة للتابعة التقدم في تنفيذ الأنشطة المقررة المتفق عليها.

### خامساً- شكر وتقدير

21- تعرب اللجنة عن شكرها لما أبدته الإدارة من تعاون ومساعدة أثناء اجتماعاتها.

## الملحق 1

## تشكيل اللجنة

1- بناء على توصية صادرة عن المراجع الخارجي السابق وإعمالاً لالتزام المنظمة أمام الدورة المائة للجنة المالية، فقد أنشأ المدير العام لجنة المراجعة في المنظمة في أبريل/نيسان 2003. ومنذ انطلاق اللجنة وحتى نهاية عام 2007، فقد ضمت في صفوفها مزيجاً من الأعضاء الداخليين والخارجيين. وفي يناير/كانون الثاني 2008، غدت عضوية اللجنة مقتصرة فقط على الأعضاء الخارجيين. ويرد تركيب اللجنة واختصاصاتها في المرفق جيم من القسم 146 في دليل التعليمات الإدارية.

2- والتركييب الحالي للجنة هو على الشكل التالي :

الأعضاء:	السيد E. Ouko، رئيساً، مصرف التنمية الأفريقي
	السيد C. Andreasen، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
	السيد A. Khan، برنامج الأغذية العالمي
	السيد K. Langford، منظمة الصحة العالمية (تنتهي عضويته في فبراير/شباط 2010)
	السيد S. Zimmermann، البنك الدولي
الأمين (بحكم منصبه):	المفتش العام

## الملحق 2

## المرفق جيم

## لجنة المراجعة في المنظمة

## 1- المقدمة

تعمل اللجنة كفريق استشاري للمدير العام ومكتب المفتش العام. وتهدف اللجنة إلى مساعدة المنظمة على نشر القبول فيها بأهمية وقيمة وظائف المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتحقيق، وتزويد المدير العام بضمانات بأن هذه الوظائف تعمل بفعالية وكفاءة. وستقوم اللجنة بما يلي:

- (1) تقدير مدى كفاية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية، واستراتيجياتها، وأولوياتها، وخطط عملها، واقتراح مجالات المراجعة الممكنة للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة؛
- (2) استعراض التقدم في تنفيذ خطط عمل مكتب المفتش العام التي تم اعتمادها؛
- (3) الإحاطة بتقارير المراجع الخارجي ورصد المتابعة لتوصياته في حينها.

## 2- الاختصاصات:

تضطلع اللجنة بالمسؤوليات التالية:

- (1) ضمان الدور المستقل لمكتب المفتش العام؛
- (2) استعراض خطط عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين في مجالات المراجعة والتفتيش وتوفير المشورة بشأنها؛
- (3) استعراض المخاطر البارزة التي تواجه المنظمة؛
- (4) تقدير فعالية ومدى كفاية تغطية المراجعة الداخلية مع الاهتمام اللائق بتغطية المراجعة الخارجية، لضمان التركيز على المجالات ذات المخاطر الشديدة؛
- (5) استعراض تقارير مكتب المفتش العام والمراجع الخارجي (باستثناء التقارير التي تطلبها الجهات المانحة بصورة محددة)، وتقدير آثار استنتاجاتها على السياسات، والنظم، والإجراءات القائمة، وإخضاع التنفيذ ذي التوقيت الحسن لتوصيات المراجعة لإشراف ورصد نشطين؛
- (6) التأكد من أن مكتب المفتش العام يلتزم بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي اعتمدها رؤساء المراجعة في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وكذلك البنك الدولي والكيانات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- (7) استعراض نتائج التحقيقات بشأن الحالات المفترضة أو الفعلية لسوء الإدارة، والمخالفات، والتدليس، ورصد مسؤوليات المتابعة؛



- (8) استعراض تقرير النشاط السنوي لمكتب المفتش العام المقدم إلى المدير العام والمحال لاحقاً إلى لجنة المالية ؛
- (9) استعراض أداء مكتب المفتش العام وفعاليتيه، وضمان الاتساق مع الخطط المعتمدة ومع ميثاق هذا المكتب ؛
- (10) التأكد من أن الموارد المتاحة لمكتب المفتش العام كافية لتلبية احتياجات المنظمة ؛
- (11) تزويد المدير العام والمفتش العام بالمشورة حسبما تراه مناسباً ؛
- (12) رفع تقريرها السنوي إلى المدير العام الذي يزود لجنة المالية في المنظمة بعد ذلك بنسخة منه.

### 3- تشكيل اللجنة

تتألف اللجنة من خمسة أعضاء خارجيين ومن أمين بحكم منصبه. ويعين المدير العام كل الأعضاء والأمين. ويتم اختيار الأعضاء على أساس مؤهلاتهم كفنيين رفيعي المستوى في مجال المراجعة و/أو التحقيق. وتختار اللجنة رئيسها. ويوفر المفتش العام خدمات الأمانة للجنة.

ووفقاً لما يترأيه رئيس اللجنة ، تجوز دعوة المراجع الخارجي لحضور اجتماعات لجنة المراجعة.

### 4- مدة الولاية

يعمل الأعضاء لفترة سنتين قابلة للتجديد لمدة سنة واحدة أو أكثر وفقاً لما يترأيه المدير العام.

### 5- الاجتماعات

- (1) يمكن أن تجتمع اللجنة ثلاث أو أربع مرات في السنة وفقاً لما يترأيه رئيسها. وبمقدور الرئيس أن يدعو إلى عقد اجتماعات إضافية إذا ما رأى ذلك مناسباً.
- (2) يتمتع المفتش العام بالحق في أن يطلب إلى رئيس اللجنة توجيه الدعوة لعقد اجتماع لها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك ؛
- (3) من المفترض أن يشارك الأعضاء الخمسة جميعاً في كل اجتماع للجنة، على أن الاجتماعات يمكن أن تنعقد بنصاب مؤلف من ثلاثة أعضاء. ولا يتمتع أمين الاجتماع (المفتش العام) بحق التصويت.

### 6- التقارير والصلاحيات

ترفع اللجنة تقاريرها إلى المدير العام وتوجه كل التقارير إليه. ويزود المدير العام لجنة المالية بنسخة من التقرير السنوي للجنة، مشفوعاً بتعليقاته عليه، إن وجدت. ويدعى رئيس اللجنة أو عضو آخر، حسبما تقرر اللجنة، إلى دورة لجنة المالية لعرض التقرير السنوي للجنة. وتتمتع اللجنة بالصلاحيات التالية :

- (1) الحصول على كل المعلومات الضرورية والتشاور مباشرة مع المفتش العام وموظفيه.
- (2) الإطلاع على كل التقارير ووثائق العمل الصادرة عن مكتب المفتش العام.
- (3) التماس أية معلومات تحتاجها من أي موظف، ومطالبة جميع الموظفين بالتعاون بشأن أي طلب تتقدم به اللجنة.
- (4) الحصول على المشورة الفنية المستقلة وضمان حضور أشخاص خارجيين من أصحاب التجارب والخبرات المفيدة إذا كان ذلك ضرورياً.

## تعليقات المدير العام على التقرير السنوي للجنة المراجعة لعام 2009

أخذ المدير العام علماً بنتائج لجنة المراجعة في تقريرها لعام 2009 ومغادها أن تقدماً ملموساً قد أحرز في معالجة المجالات القابلة للتحسين في عام 2007 التي جاءت في الاستعراض الخارجي لضمان الجودة وتلك التي حددتها اللجنة نفسها. ويذكر المدير العام بأن تقرير اللجنة قد صدر في أبريل/نيسان 2010، ويود طرح المستجدات التالية في سبتمبر/أيلول 2010:

- الفقرة 8: تغطية الأنشطة اللامركزية – كانت التغطية لفترة السنتين 2010-2011 قد خطت على مستوى مواضيعي كجزء من خطة المراجعة لفترة السنتين، في أعقاب نفس العملية القائمة على المخاطر مثل العناصر الأخرى في الخطة، أي السير على خطى تقدير المخاطر على مستوى المنظمة الذي قام به مكتب المفتش العام في 2009. والمواضع الخاصة التي تمت تغطيتها، تم اختيارها على أساس تقديرات المخاطر الثانوية وإعطاء الأولويات.
- الفقرة 11: إدارة المخاطر على مستوى المنظمة – أوكل مشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة رسمياً إلى مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد. وأصبح هناك الآن قائد للمشروع في مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد ليدفع بالمشروع إلى الأمام، بمساعدة خبير استشاري سبق له العمل في مكتب المفتش العام أثناء استعراض المكتب لهذا الموضوع في العام الماضي. كما عين مكتب المفتش العام كبير مراجعين للعمل مع مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد بصفة استشارية في النصف الثاني من عام 2010 لدعم الخطوات التالية لمشروع إدارة المخاطر على مستوى المنظمة.
- الفقرة 12: تنفيذ التوصيات السابقة لمكتب المفتش العام – نوقشت مسألة التوصيات المتعلقة "بالمخاطر الكبيرة" التي ظلت معلقة لفترة طويلة في اجتماع الإدارة العليا في يوليو/تموز 2010، حيث كرر المدير العام أن تنفيذ توصيات المراجعة المتفق عليها هي مسألة لها أولويتها في المنظمة. وبناء على ذلك، قام مكتب المفتش العام بعمل مسح جديد مع الوحدات المعنية. وهناك تقرير عن سير العمل مرفوع إلى المدير العام يبين التحسينات الملموسة في إغلاق هذه التوصيات.
- الفقرة 13: الخطوط التوجيهية للتحقيقات – تمت الموافقة الآن على النسخة الأخيرة من الخطوط التوجيهية بين مكتب المفتش العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، وتخطيط الموارد البشرية، ومكتب المدير العام، وسوف تقدم هذه النسخة إلى المدير العام في شهر سبتمبر/أيلول للموافقة عليها. وقد اتفق على أن تقدم هذه الخطوط التوجيهية بمصاحبة مشروع منفصل لسياسة تحذيرية على مستوى المنظمة.
- الفقرة 14: نتائج التحقيقات – ترى اللجنة أنه لا بد من اتخاذ إجراءات في حينها عند اكتشاف أي سلوكيات غير مرضية. وناقشت اللجنة هذا الموضوع مع نائب المدير العام (العمليات) في اجتماعه الذي عقده في يوليو/تموز 2010. ويبدو أن فترة العمل قد اختصرت وإن كان مكتب المفتش العام سوف يستعرض البيانات المتعلقة بذلك قبل اجتماع لجنة المراجعة القادم في ديسمبر/كانون الأول.

- الفقرة 15 : نقطة الاتصال بلجنة المراجعة – أثناء غياب نائب المدير العام (المعرفة) في إجازة، ثم رحيله بعد ذلك، أصبح نائب المدير العام (العمليات) هو نقطة اتصال المدير العام باللجنة فعلياً. وقد عين الآن رسمياً للقيام بهذا الدور في المستقبل.
- الفقرة 17 : موظف/لجنة الشؤون الأخلاقية – كان المجلس قد طلب في دورته التاسعة والثلاثين بعد المائة في مايو/أيار 2010 من لجنة المالية، بالاتصال مع لجنة الشؤون الدستوري والقانونية، مواصلة استعراض مشروع اختصاصات لجنة الشؤون الاخلاقية مع الدراسة اللازمة لدور لجنة الشؤون الأخلاقية مقابل الأنشطة الأخرى للمنظمة، كتلك الخاصة بمكتب المفتش العام، ووظائف أمين المظالم، وعملية الوساطة في المنظمة. وقد كلفت الإدارة شركة ERNST & YOUNG باستعراض التداخل مع المهام الأخرى في مكتب الشؤون الأخلاقية، وخيارات نظام إفشاء المعلومات المالية، واختصاصات لجنة الشؤون الأخلاقية.
- الفقرة 18 : تعيين موظفي مكتب المفتش العام – حدث تقدم ملموس في شغل الوظائف الشاغرة في المكتب حتى الآن أثناء السنة. فبالإضافة إلى الاسراع في شغل وظيفة المفتش العام الخالية في أوائل عام 2010، تم شغل ست وظائف شاغرة أخرى من بين 9 وظائف فنية في بداية عام 2010 عن طريق التعيين بمنافسات دولية. وبالإضافة إلى التعيينات الأخرى التي ستتم في القريب العاجل، لن يبقى سوى وظيفة مراجع شاغرة منذ بداية العام.
- الفقرة 19 : استعراض تقدير الجودة – يجري الآن تنفيذ خطة ضمان جودة المراجعة الداخلية وتحسينها. وهناك الآن مشروع يجري تنفيذه داخل مكتب المفتش العام لتحديث دليل المراجعة المقرر الانتهاء منه في الربع الأخير من عام 2010، كما ستقوم وحدة المراجعة باستعراض رسمي للجودة الداخلية في أواخر عام 2010 استعداداً للقيام بالاستعراض الخارجي القادم المقرر إجراؤه في أوائل عام 2012.
- الفقرة 20 : التقارير الدورية لمكتب المفتش العام – أقرت اللجنة في آخر اجتماع لها في يوليو/تموز 2010 بالتحسينات الملموسة التي أدخلت على التقارير الفصلية، لاسيما في متابعة تقدم المكتب في تنفيذ خطط المراجعة القائمة على المخاطر في السنتين 2010-2011